ريم علي الدرهم
أخصائية مركز مصادر تعلم ـ قطر
reem4466@yahoo.com

مصير المكتبات التقليدية

غزت التطورات التكنولوجية الغالبية العظمى من المؤسسات الحكومية والخاصة، الفردية والجماعية ، إلى أن أصبحت بعض الدول العربية تستخدم مصطلح الحكومة الإلكترونية .إلا أننا نجد أن المكتبات المدرسية بوجه خاص وغيرها من المكتبات بوجه عام، لم تنل من هذا التطور ما ناله غيرها من المرافق الأخرى، فالمكتبات المدرسية مثلا، تخدم القطاع الأكبر من جيل المستقبل، إلا أنها تفتقر لاستخدامها لهذه التكنولوجيا ، على الرغم من أنها هي التي يجب أن تكون أول مكان يستخدم التكنولوجيا ، سواء كان الاستخدام للخدمات أو للعمليات الفنية ... إلخ . علما أنه في الدول المتقدمة استغلت هذا التطور في الفهارس الإلكترونية كأداة للاسترجاع، وهذا الاستخدام على سبيل المثال لا الحصر.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو مصير هذه المكتبات التقليدية في ظل هذه التطورات التكنولوجية؟ والتي أصبحت نوعا ما مركونة ولا تستخدم من قبل المستفيدين الفعليين لها إلا الشئ اليسير ، علما أن الجيل الصاعد، أصبح يدرك كيفية التعامل مع الشبكة العنكبوتية ، ولكن عندما يريد البحث أو الاسترجاع لمعلومة ما خاصة عندما تكون معلومة حديثة أو لموضوع حديث لا يجد مبتغاة في مكتبته التقليدية، وبالتالي يعزف عن التردد لمكتبته ويبحث عن ضالته خارجها، لذا نجد هذه المكتبات لم تحقق الهدف المرجو منها، ألا وهو توصيل المعلومة المناسبة للمستفيد المناسب في الوقت المناسب، وبالشكل الذي تعود عليه هذا المستفيد والذي فرض عليه من قبل مجتمع المعلومات Information Socity المحيط به .

فنحن ندرك أن الدولة تنفق مبالغ باهظة لتزويد المكتبات المدرسية، إلى جانب الأفراد المكلفين لفهرسة وتصنيف هذه الأوعية، ولكن لو اعتمدت المكتبات المدرسية على قواعد البيانات الموجودة على شبكة الإنترنت اعتمادا جزئيا على الأقل وليس كليا، فهل ستكون التكلفة موازية عن ذي قبل ؟! بالطبع لا، فالتكلفة أقل والاستفادة أكبر، ولو اتخذ المسئولون التكلفة حجة أو أن ليس هناك أخصائيي معلومات متدربين على استرجاع المعلومات أو أن المجتمع غير متقبل لها، فسيكون عذرا غير مقبولا، وإنما مماطلة لمسايرة الركب .